



# التقرير الإداري 2016

للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر



## تمهيد

في ٧ مارس ٢٠٠٥م عُقدت الجمعية العمومية التأسيسية لجمعية الشفافية الكويتية وتم انتخاب أول مجلس إدارة، وفي ٢٦ مارس ٢٠٠٦م نشر القرار الوزاري في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) بإشهار جمعية الشفافية الكويتية.

وقد استطاعت الجمعية خلال تلك الفترة أن تقدم للكويت الكثير من الإنجازات في نشر وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة والعدالة ومناهضة الفساد في مجالات عمل متنوعة، ولعل أبرز إنجازاتها هو صدور قانون بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وإدراج عدد من التشريعات على جدول أعمال مجلس الأمة، تنفيذًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC.

وفي هذه المناسبة، نود التأكيد على دور جمعية الشفافية الكويتية في تحسين صورة الكويت خارجياً، وفق ما جاء في أغراض إنشاء الجمعية، من خلال تقديم رؤية حول تعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد لأصحاب القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية، يكون من شأن الأخذ بها تحسين مراكز الكويت في المؤشرات الدولية المعنية بالشفافية، على أن يلمس ذلك المواطن والمقيم من خلال جودة الخدمات التي يحصلون عليها؛ وقد بذلت الجمعية جهداً كبيراً في هذا المجال.

وبمناسبة ختام عام حافل بالإنجازات، وفق إمكانيات متواضعة للجمعية في أعقاب عودة مجلس إدارتها بالانتخابات التي جرت في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥ عقب إدارة مجلس معين من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، أود أن أتوجه باسمي ونيابة عن الزميلات والزملاء في مجلس الإدارة، بتقديم جزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم مع الجمعية في أنشطتها.

متمنياً لكل الإخوة والأخوات في الجمعية التوفيق والنجاح.

مع خالص الأمنيات الطيبة للكويت وشعبها.

## مجلس الإدارة



## أعضاء مجلس الإدارة

2017 - 2016

صلاح محمد الغزالي	–	رئيسا لمجلس الإدارة.
محمد حسين الأنصاري	–	نائبا للرئيس.
ماجد مفرج المطيري	–	الأمين العام
منال أحمد الكندري	–	أمينا للسر.
صلاح الدين طعمه الشمري	–	أمينا للصندوق.
د.منى سليمان بورسلي	–	أمينا للثقافة والتعليم.
يعقوب علي الهاشمي	–	أمينا للشئون القانونية.
راشد عيسى الهاجري	–	أمينا للإعلام والعلاقات العامة.
رشيد فالح الرشيدي	–	عضوا.



## أولاً – استكمال المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد

جاء ضمن أهداف جمعية الشفافية الكويتية التي نص عليها النظام الأساسي:

"اقتراح معالجة نواحي القصور التشريعي واللائحي في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد واستغلال السلطة للمنفعة الشخصية".

لذلك اهتمت جمعية الشفافية الكويتية منذ تأسيسها بمتابعة دعم إقرار تشريعات تلبي متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC، وذلك من خلال الأنشطة التالية:

### (١) الفصل التشريعي ١٤ المنتخب في ٢٠١٣:

تم التواصل مع أكثر من نائب لإقرار عدد من التشريعات لكن لم تتحقق أي نتائج.

### (٢) الهيئة العامة لمكافحة الفساد:

تمت مقابلة رئيس الهيئة المستشار عبد الرحمن النمش بتاريخ 2016/5/23 بحضور السيد صلاح الغزالي والسيدة منال الكندري والسيد يعقوب الهاشمي، وتناول الحديث: اقتراح قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام، واقتراح قانون الشفافية وحق الاطلاع على المعلومات، حيث أفاد السيد النمش بأن الهيئة تبنت اقتراحي القانون بهذا الشأن وسترفعهما قريباً إلى مجلس الوزراء.

### (٣) الفصل التشريعي ١٥ المنتخب في ٢٠١٦:

تم التواصل والتنسيق مع عدد من أعضاء مجلس الأمة لتبني اقتراحات القوانين التالية:

- قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام
- قانون الشفافية وتنظيم حق الاطلاع على المعلومات

وقد قبل عدد غير قليل من النواب مشكورين في تبني اقتراحات الجمعية، وعدد النواب في تزايد.



## ثانيا - قانون التعيين في الوظائف القيادية

جاء في المادة (٧) من قانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٦ بشأن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد **UNCAC** ما يلي: ((تسعى كل دولة طرف، حيثما اقتضى الأمر ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، إلى اعتماد وترسيخ وتدعيم نظم لتوظيف المستخدمين المدنيين، وغيرهم من الموظفين العموميين غير المنتخبين عند الاقتضاء، واستخدامهم واستبقائهم وترقيتهم وإحالتهم على التقاعد تنسب بأنها: (أ) تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية مثل الجدارة والإنصاف والأهلية (ب) تشتمل على إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب أفراد لتولي المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة وضمان تناوبهم على المناصب عند الاقتضاء)).

لذلك أعد رئيس مجلس الإدارة السيد صلاح الغزالي اقتراح قانون التعيين في الوظائف القيادية، وفقا لأفضل المعايير الدولية، وقد عرضه على مجلس الإدارة الذي أدخل فيع عدد من التعديلات ليتم الموافقة عليه بالإجماع، ثم تم الاتفاق على اختيار عدد من جمعيات واتحادات النفع العام لتقديم الاقتراح إليهم بهدف مراجعة الاقتراح ومن ثم التعاون في دعمه لدى كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.

تم التواصل مع عدد من الجمعيات والاتحادات التي يعينها هذا القانون، اجتمعت مرتين يومي ١٠-١٨/٤/٢٠١٦ وتمت خلالهما مناقشة الاقتراح وإدخال تعديلات بعد مناقشة مستفيضة، ثم أرسل للمشاركين لاعتماده من مجالس اداراتها.

### (١) الجمعيات والاتحادات المشاركة هي:

جمعية الشفافية الكويتية	الاتحاد العام لعمال الكويت	رابطة الاجتماعيين الكويتية	الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام
الجمعية الاقتصادية الكويتية	الجمعية الكويتية لحقوق الانسان	جمعية المهندسين الكويتية	الجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء البرلماني
جمعية الخريجين الكويتية	جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية	جمعية المعلمين الكويتية	الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الهيئة التنفيذية

– مؤتمر صحفي: تم تنظيم مؤتمر صحفي في مقر رابطة الاجتماعيين في يوم الاثنين الموافق ٢٠١٦/٥/١٦ للإعلان عن اقتراح القانون، وقد تم تغطيته إعلامياً صحفياً وتلفزيونياً.

## (٢) مجلس الأمة ٢٠١٣:



قام رئيس الجمعية السيد صلاح الغزالي وأمينة السر منال الكندري بزيارة النائب جمال العمر في مكتبه بمجلس الأمة لمناقشة القانون وأبدى استعداده لعرضه على لجنة الموارد البشرية البرلمانية والسعي لإقراره، وبعد التواصل معه اتضح بأنه تم عرض القانون خلال اجتماع اللجنة لكن الحكومة رفضت مبدأ تعديل القانون بجميع الاقتراحات البرلمانية. وقد تم الاتفاق على تحرك جديد مع اللجنة البرلمانية بعد العطلة البرلمانية، ثم تم حل مجلس الأمة.

## (٤) الهيئة العامة لمكافحة الفساد:

تمت مقابلة رئيس الهيئة المستشار عبد الرحمن النمش وتسليمه نسخة من اقتراح القانون، ودعوة الهيئة لتبنيه انطلاقاً من التزامات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

## (٣) مجلس الأمة ٢٠١٦:

تم الاتفاق مع عدد من النواب على تبني اقتراح القانون، وقد تم تقديمه رسمياً للمجلس.

## ثالثا - حملة الشفافية أمان



ضمن أهداف الجمعية، كما جاء في نظامها الأساسي:  
"تنمية ثقافة المجتمع في مجال الإصلاح، ونشر المبادئ والقيم الداعية إلى إيجاد مجتمع خال من جميع أشكال الفساد وسوء استعمال السلطة".

ومن هذا المنطلق أعدت أمينة السر السيدة منال الكندري اقتراحا لتنفيذ حملة ثقافية توعوية



الكندري تتوسط مجموعة من الطالبات واستأذنتهم في إحدى المدارس

لمفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد، حيث تم الاتفاق على تقسيم خطة العمل التنفيذية إلى جزأين، الأول: يحتوي على عدد من الأنشطة التي لا تحتاج إلى تمويل، والثاني: يحتوي على عدد من الفعاليات التي تحتاج إلى تمويل إلى حين وجود راع للحملة.

حملة الشفافية أمان مشروع توعوي موجه إلى طلبة المدارس بشكل خاص والجمهور عامة، يهدف إلى نشر ثقافة الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، وتعزيز دور المجتمع لفهم هذه الثقافة المستمدة من ديننا الحنيف، ودستور وقوانين دولة الكويت، ودورها في تحصين المجتمع الكويتي من الفساد وشروره مما يسهم في نهضة البلد وتنميتها.

### (١) إعلاميات الحملة التمهيدية:

– صدور بيان إيدانا بانطلاق الحملة، وشرحا لمكوناتها وأهدافها ووسائلها.  
(٢٠١٦/٣/٢٣)



- نشر اعلان الحملة ومصطلحاتها في مواقع التواصل الاجتماعي.  
(٢٠١٦/٣/٢٧)
- إجراء مقابلة مع تلفزيون الكويت - برنامج الدار. ثم إجراء مقابلة مع تلفزيون الكويت - برنامج شاي الضحى. (٢٠١٦/٣/٢٩) ثم إجراء مقابلة مع تلفزيون الراي.
- عمل بروشورات ومطبوعات خاصة بالحملة وتوزيعها على الحضور أثناء المحاضرات.
- تم نشر البيان الصحفي الثاني في تاريخ ٢٠١٦/٤/١٥، وارساله للصحف والمواقع الاخبارية في وسائل التواصل الاجتماعي.

## (٢) محاضرات مدرسية:

تم تقديم ١٩ محاضرة للطلبة اثناء الزيارات الميدانية للمدارس تخللها عرض الكتروني لأهم المفاهيم وشرح مبسط لها في جو من التواصل المباشر مع الطلبة.



د.منى بورسلي والسيد يعقوب الهاشمي



السيد محمد الانصاري والسيدة منال الكندري





### ٣) تكريم وزارة التربية:

قام السيد صلاح الغزالي والسيدة منال الكندري والسيد يوسف الشعيب بزيارة مقر وزارة التربية في الشويخ والالتقاء بكل من: الوكيل المساعد لقطاع التنمية التربوية والأنشطة السيد فيصل مقصيد، والوكيل المساعد للشؤون المالية السيد يوسف النجار. وتقديم درعين لهما تكريماً وشكراً لجهودهما الطيبة في انجاح حملة الشفافية أمان.



### ٤) التنسيق مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد:

قام وفد من الجمعية بزيارة رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد السيد عبدالرحمن النمش، وتقديم تقرير تفصيلي عن الحملة، وقد تم التفاهم على عمل مشترك بين الطرفين لجزء ثاني من الحملة خلال عام ٢٠١٧ على أن تتوسع لتشمل المعلمين في وزارة التربية (تدريب معلمين) وكذلك جامعات ومعاهد تطبيقية.



## رابعاً - المفوضية الأهلية للديمقراطية

ضمن أهداف الجمعية، كما جاء في نظامها الأساسي:

"العمل على تعزيز مبدأ الشفافية والسعي إلى تفعيل كافة القوانين والقرارات الداعمة لها لدى كافة القطاعات الحكومية والأهلية".

تأسست المفوضية منذ عدة سنوات، لتتولى متابعة الديمقراطية الكويتية ومراقبة الانتخابات التشريعية والبلدية.

### (١) الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة ٢٠١٣ - الدائرة الثالثة:

تشكلت لجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة الأمين العام السيد ماجد المطيري، وعضوية: السيد يعقوب الهاشمي والسيد رشيد الرشيد قامت بإعداد تقرير "رصد" قبل وبعد الانتخابات التكميلية التي تمت في ٢٠١٦/٢/٢٠. صدر التقرير الأول لمراقبة الانتخابات بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٣م، ثم صدر التقرير النهائي بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٤.

### (٢) اليوم العالمي للديمقراطية:

أصدرت الجمعية بياناً في ذكرى اليوم العالمي للديمقراطية في ٢٠١٦/٩/١٥ وارساله للصحف ونشره خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

### (٣) انتخابات مجلس الأمة ٢٠١٦:

– أصدرت الجمعية بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧، بياناً بعنوان "جمعية الشفافية الكويتية لن تراقب الانتخابات البرلمانية" التي ستجرى في ٢٠١٦/١١/٢٦ لظروف الجمعية وطريقة التعامل السلبية معها.

– تمت زيارة إدارة الانتخابات في وزارة الداخلية يوم ٢٠١٦/١٠/٢٠، كما تمت زيارتها مرة أخرى مع وفد الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات.

- أصدرت المفوضية بيان بعنوان "دعوة لمرحلة جديدة مليئة بالشفافية والنزاهة" بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٥، تتناول دور البرلمان في تحقيق التنمية، وضمانات نجاح العمل البرلماني، ونداء للناخبين وآخر للمرشحين بدعوتهم لتبني برنامج خاص بتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.
- أصدرت المفوضية "معايير المرشح الصالح" وهو بمثابة خريطة ارشادية تساعد الناخب لحسن الاختيار بناء على معايير محددة وهي: الشفافية والنزاهة واحترام القانون. المؤهلات الشخصية / الخبرة والكفاءة. القيم الأخلاقية والسمات الشخصية. الأطروحات الفكرية. البرنامج الانتخابي.



- الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات: شاركت الشبكة بوفد مصغر من ثلاثة أشخاص ممثلين عن الشبكة على نفقتهم الخاصة لمتابعة انتخابات مجلس الأمة الكويتي، وقد تمت مرافقة الوفد وتنظيم زيارتهم الرسمية والأهلية بهدف الاطلاع على الممارسة الكويتية للديمقراطية، وقد تم تنظيم مؤتمر صحفي مشترك بعد الانتخابات

في ٢٩/١١/٢٠١٦ في فندق السفير – بنيد القار والاعلان عن تقرير الشبكة وتقرير الجمعية.

- شمل التقرير التقييمي لانتخابات مجلس الامة ما يلي:

أولاً: ملاحظات عامة على الموسم الانتخابي: المقاطعة، آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي، جريمة شراء أصوات، الانتخابات الفرعية، نسبة المشاركة.



ثانيا - دور الجهات الحكومية في تنظيم الانتخابات: وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، بلدية الكويت.

ثالثا - التوصيات.

#### ٤) اقتراح قانون الهيئة العامة للديمقراطية:

تم مراجعة اقتراح القانون الذي أعدته الجمعية في وقت سابق، وإدخال تعديلات قليلة عليه، ثم تم عرض على عدد من أعضاء مجلس الأمة في ديسمبر ٢٠١٦، ونظرا لأهميته التشريعية فقد قرروا تبنيه، وبالفعل تم تقديمه رسميا الى مجلس الأمة.

اقتراح القانون ينظم كثيرا من الأمور الانتخابية التي لا تنظيم لها حاليا، كما أنه يعيد تنظيم بعض الاجراءات الموجودة فعليا ولكن ثبت عمليا وجود نقص فيها لمستجدات العملية الانتخابية.

#### ٥) انتخابات البلديات والانتخابات التكميلية للبرلمان - لبنان:

تلقت المفوضية دعوة للمشاركة في مراقبة الانتخابات، حيث شارك نائب رئيس مجلس الادارة السيد محمد الأنصاري، وذلك في شهر مايو ٢٠١٦، ويأتي ذلك انسجاما مع اهتمامات الجمعية بمراقبة الانتخابات للاطلاع على التجارب العربية والدولية في إدارة الانتخابات.

#### ٦) اعلان مبادئ المراقبة الدولية لمراقبة الانتخابات:

تلقت الجمعية دعوة لحضور اجتماع ينعقد في جنوب افريقيا - جوهانسبرغ خلال الفترة من ١٨ - ١٩ أكتوبر ٢٠١٦ ، ولم تتمكن المفوضية من المشاركة لأسباب مالية، علما بأن هذا الاجتماع مهم للغاية للكويت - ممثلة بالجمعية - لما فيه من تأكيد على اهتمام الكويت بشفافية الانتخابات ونزاهتها.



## خامسا - أنشطة ثقافية

ضمن أهداف الجمعية، كما جاء في نظامها الأساسي:

"البحث في أسباب الفساد واقتراح وسائل علاجها وتلافيها وإيصالها إلى الجهات المختصة".

### (١) بيان (مطلوب وقفة جادة للحد من فساد العلاج بالخارج):

لقد بات ملف العلاج بالخارج ملفا مقلقا للغاية، فحجم الفساد الذي فيه كبير جدا، لا يقتصر ضرره على المرضى الحقيقيين المستحقين للعلاج بالخارج، ولا على مكافأة أشخاص متمارضين لا يستحقون تلك المكافأة، بل له آثار سلبية على أدوار رقابية هامة ومنح سلطات ونفوذ لأشخاص يستغلونها بشكل ضار للدولة.

فقد بلغ حجم الانفاق على العلاج بالخارج لآخر 3 سنوات<sup>١</sup>

السنة	المبلغ (مليون د.ك) *	نسبة الزيادة
٢٠١٣/٢٠١٢	198	-
٢٠١٤/٢٠١٣	199	0.5 %
٢٠١٥/٢٠١٤	463	132 %

تم اصدار البيان في ٢٠١٦/٣/٧ حيث شرح المشكلة تفصيلا، وقدم علاجاً لإدارة العلاج بالخارج: على مستوى وزارة الصحة، وعلى المستوى العام.

### (٢) تقرير معايير الشفافية لعمليات الخصخصة:

أثير هذا العام نقاش واسع بشأن خصخصة مجموعة من الشركات التي تمتلك فيها الحكومة حصة كبيرة من الأسهم، وسعت الجمعية ان يتم ذلك في حال حدوثه وفقا لضوابط وشروط تضمن الشفافية والنزاهة لتحقيق أفضل عائد للمال العام وبما يكفل نجاح خطة الخصخصة. بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية.

<sup>١</sup> وفقا لأرقام أعلن عنها ديوان المحاسبة ونشرتها جريدة الجريدة.



صدر التقرير في ٢٠١٦/٥/٢، وشمل: الرقابة على اعمال الخصخصة، مقومات نجاح برامج الخصخصة، عوامل فشل برامج الخصخصة، ثمان توصيات ينبغي الالتزام بها في الخصخصة.

### ٣) ندوة بعنوان " تعزيز النزاهة والشفافية مسؤولية مشتركة":



تم التنسيق مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد لإقامتها في مقر الهيئة، حيث عقدت الندوة في ٢٠١٦/١٢/٧م، وتحدث نيابة عن الجمعية رئيس مجلس الإدارة السيد صلاح الغزالي، الى جانب ممثلين عن الهيئة ووزارة التربية؛ وقد تم بث الندوة مباشرة على صفحة الجمعية في فيسبوك.

### ٤) اليوم العالمي للحق في المعرفة ٢٨ سبتمبر:

بمناسبة اليوم العالمي للحق في المعرفة، أصدرت الجمعية بيانا بعنوان (حق المعرفة متطلب دولي وحق إنساني) حيث تحتفل معظم دول العالم بهذه المناسبة، فالتشريعات الدولية تضمن حق الحصول على المعلومات التي لدى الدولة التي تتعلق بمصالح كل فرد، وهو حق تستدعيه الحاجة لحماية باقي الحقوق وممارستها، بما فيها الحق في التعبير، ويكرس هذا الحق ثقافة الشفافية والمحاسبة العامة، وهو مكوّن أساسي في إطار الجهود الرامية لمكافحة الفساد، كما يعزز مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في الحياة العامة.

تناول البيان مبادئ حق المعرفة، تنظيم حق المعرفة عبر التشريع، حق المعرفة معيار دولي وتشريع محلي، ضرورة انضمام الكويت لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، دعوة مجلس الأمة والحكومة لإقرار (اقتراح قانون حق الاطلاع) الذي أعدته الجمعية.

(٥) اليوم العالمي لمكافحة الفساد ٢٠١٦/١٢/٩



تحت رعاية معالي رئيس مجلس الأمة السيد مرزوق علي الغانم نظمت الجمعية بالتعاون مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد احتفالية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، في قاعة صباح الأحد في مجلس الأمة، يوم ٢٠١٦/١٢/٢٦ صباحاً، وقد تحدث كل من:

- رئيس مجلس الأمة
  - السيد مرزوق الغانم
  - رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد
  - السيد عبدالرحمن النمش
  - رئيس جهاز المراقبين الماليين
  - السيد عبدالعزيز الدخيل
  - رئيس جمعية الشفافية الكويتية
  - السيد صلاح الغزالي
- وفي نهاية الاحتفالية قدمت الجمعية درعا تذكارية لرئيس مجلس الأمة تقديراً لرعايته الاحتفالية.





## ٦) أنشطة أخرى:

– **حلقة نقاشية:** شارك عضو مجلس الإدارة السيد رشيد الرشيد في حلقة نقاشية مع طلبة من جامعة الكويت من تنظيم نادي القانون الدستوري في ٢٠١٦/١١/١٩ على أرض المعارض.

– **المسلسل التلفزيوني الكرتوني "درب السنع":** تم التباحث مع عدة جهات حكومية لتنفيذ هذا المسلسل الذي يتكون من ٣٠ حلقة تلفزيونية، وهي وزارة الاعلام ووزارة الدولة لشئون الشباب والهيئة العامة لمكافحة الفساد.



– **مسابقات الشفافية الثقافية:** تم التباحث مع كل من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والهيئة العامة لمكافحة الفساد بشأن مسابقات الشفافية الثقافية.



## سادسا - علاقات محلية

### (١) الهيئة العامة لمكافحة الفساد:

- أرسلت الجمعية برقية تهنئة إلى كل من رئيس وأعضاء مجلس الأمناء بمناسبة صدور مرسوم تعيينهم.
- كما أرسلت الجمعية كتاب تهنئة إلى رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد بمناسبة صدور اللائحة التنفيذية للهيئة، وتضمنت دعوة لتوقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة والجمعية.

### (٢) مقابلة رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي:

قام رئيس الجمعية السيد صلاح الغزالي ونائب رئيس الجمعية السيد محمد الأنصاري بزيارة رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي الشيخ أحمد مشعل الأحمد، وتم التباحث بشأن الحوكمة في الأجهزة الحكومية.

### (٣) ورشة تدريبية برعاية كيبكو:

شارك أعضاء مجلس الإدارة السيد محمد الانصاري والدكتورة د.منى بورسلي والسيد يعقوب الهاشمي في حضور الورشة التي نظمتها شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) بعنوان (شراكة لمجتمع أفضل: ورشة عمل حول استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية) يومي ١٢-٢٢/٣/٢٠١٦.

### (٤) معارضة اقتراح تعديل قانون جمعيات النفع العام:

تجمع عدد كبير من الجمعيات الأهلية بلغ عددها 78 جمعية، بهدف رفض الاقتراح الحكومي بتعديل قانون جمعيات النفع العام، وقد شارك في هذا التجمع ممثلا عن الجمعية الأمين العام السيد ماجد المطيري.

وقد عقدت اللجنة التنسيقية للجمعيات الأهلية عدة اجتماعات صاغت خلالها موقفها، ثم نظم التجمع مهرجانا خطابيا شارك فيه منسق عام الجمعية بكلمة إلى جانب عدد من المتحدثين نيابة عن الجمعيات، كما قام الأمين العام بالتوقيع نيابة عن الجمعية على مذكرة الجمعيات المقدمة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وأخيرا قامت اللجنة التنسيقية للتجمع بمقابلة معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وتم مناقشة ملاحظات تجمع الجمعيات حول اقتراح القانون، وقد لمست اللجنة تفهما لرأي الجمعيات من قبل الوزارة؛ ثم صُرف النظر عن اقتراح القانون.



## سابعا - علاقات دولية

### (١) الانضمام الى منظمات دولية:

اتفق أعضاء مجلس الإدارة على ضرورة الانضمام الى عدد من المنظمات الدولية المعنية باختصاص الجمعية، لما لذلك من أهمية كبيرة في نقل أفضل الممارسات الدولية للكويت وتكوين شبكة من العلاقات مع الجمعيات المماثلة على المستوى الدولي لتعزيز جهود الشفافية والنزاهة بهدف تحسين صورة الكويت عالميا، والمنظمات هي: منظمة الشفافية الدولية، الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات؛ وتم التواصل طوال العام مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وسيتم التواصل الى حين الحصول على جواب حاسم بالموافقة او الرفض.

### (٢) مؤشر مدركات الفساد 2015 (CPI):

أصدرت منظمة الشفافية الدولية نتائج المؤشر في ٢٧/١/٢٠١٦ وذلك اعتمادا على مجموعة من المؤشرات التي تعدها مؤسسات دولية، وقد قام كل من رئيس الجمعية السيد صلاح الغزالي وعضو لجنة القيم بالجمعية السيدة سلمى العيسى بإعداد بيان مفصل شرح أسباب تحسن ترتيب الكويت الكبير في المؤشر واقتراح توصيات لتحسين ترتيب الكويت مستقبلا.

الكويت في مؤشر مدركات الفساد

السنوات	الدرجة من 100	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	الترتيب خليجيا
2003	53	35	4	4
2004	46	44	7	5
2005	47	45	7	5
2006	48	46	6	5
2007	43	60	6	5
2008	43	65	7	5
2009	41	66	8	6
2010	45	54	7	6
2011	46	54	5	5
2012	44	66	6	6
2013	43	69	7	6
2014	44	67	7	6
2015	49	55	6	5



## ثامنا - شئون الجمعية

### (١) مراقب الحسابات:

بناء على تفويض الجمعية العمومية لمجلس الإدارة باختيار مراقب للحسابات، فقد تم الموافقة على تطوع مكتب (بيتك لتدقيق الحسابات) لصحابه الدكتور طلال السهيل للقيام بالمهمة، وتكليف أمين الصندوق للتنسيق معه.

### (٢) الذمة المالية للأعضاء:

تم تقديم إقرار الذمة المالية لجميع أعضاء مجلس الإدارة، وفقا للائحة الداخلية، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الفوز بعضوية مجلس الإدارة، أي قبل ٢٠١٦/٣/٣٠.

### (٣) تبرعات:

- تبرع أمين الصندوق السيد صلاح الدين الشمري بأن دفع للمحاسب ٣٥٠ د.ك نظير خدماته للجمعية خلال شهري يناير وفبراير ٢٠١٦، ثم تم إنهاء خدماته بسبب عدم الحاجة لوجود موظف محاسب.
- تم قبول التبرع المقدم من السيد عبدالله الكندري بمبلغ (٣٠٠ دينار) لحملة الشفافية أمان وتم ايداعهم في حساب بيت التمويل الكويتي الخاص بالجمعية، وقد شكر المجلس السيد عبدالله على تبرعه.
- تكفل الأمين العام ماجد المطيري بقيمة تنفيذ فيلم فيديو تم انتاجه وعرضه خلال احتفالية اليوم العالمي لمكافحة الفساد، بقيمة ١٥٠ دينار.

### (٤) سجل المصالح:

- تم اعتماد تعديل لائحة تعارض المصالح، بإضافة فقرة أخيرة على المادة (٦) وهي: (كما يقدم أعضاء مجلس الإدارة كشفا بشأن سجل المصالح إلى لجنة القيم، ويُنشر في الموقع الإلكتروني للجمعية (مرفق نموذج)).
- قدم جميع الأعضاء كشفا بسجل المصالح الى رئيس مجلس الإدارة - رئيس لجنة القيم.

## (٥) مقر الجمعية:

قام المجلس المعين في ٢٠١٥/٥/٧ بإخلاء مقر الجمعية وبيع معظم موجوداته، ونظرا لعدم وجود مقر للجمعية، فقد تم قبول مبادرة جمعية المقومات الأساسية لحقوق الانسان لاستضافة جمعية الشفافية الكويتية في مقرهم الكائن في منطقة الجابرية، دون مقابل لثلاثة أشهر، بعدها تم ترك المقر مع توجيه شكر لرئيس وأعضاء جمعية المقومات. كما تم تشغيل الموقع الالكتروني للجمعية الذي توقف عدة شهور خلال فترة إدارة المجلس المعين، وكذلك تشغيل مختلف مواقع التواصل الاجتماعي للجمعية.

## (٦) تكريم متطوعين:

تم تكريم كل من: السيدة سلمى العيسى والسيد مهند المسباح والآنسة بسمة السيف على جهودهم في اعمال مجلس الإدارة ٢٠١٤-٢٠١٥، حيث تم تسليم درع رمزي تعبيراً عن امتنان الجمعية لجهودهم التطوعية.





## ٧) مراجعة خطة الجمعية:

بعد انتخابات مجلس الأمة في فصله التشريعي ١٥ التي تمت في ٢٦/١١/٢٠١٦ تم مراجعة خطة عمل الجمعية، وتم الاتفاق على ان يعاد للخطة إدراج اقتراحات الجمعية السابقة وهي:

- اقتراح قانون الجماعات السياسية.
- اقتراح قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته.
- اقتراح قانون الدوائر الانتخابية للخطة.